مجلس الانماء والإعمار

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ورقة عمل
حول

السياحة في لبنان

أعدّها
المهندس حليم فيّاض
عضو المجلس الوطني لانماء السياحة
آذار ١٩٧٨

مجلس الانماء والإعمار

ورقة عمل
حول

السياحة في لبنان

أعدّها
المهندس حليم فيّاض
عضو المجلس الوطني لانماء السياحة
آذار ١٩٧٨

المخطط النموذجي المعروض من قبل مجلس الانماء والاعمار

١. وصف وضع السياحة واهميتها الحالية في الاقتصاد اللبناني وكيف تغير هذا الوضع وهذه الأهمية من خلال الحرب الأهلية؟

١.٢ ما هي سياسة الدولة السياحية قبل الأحداث؟

٢.٢ هل كانت متلائمة مع متطلبات السياحة؟

٣.٢ هل كان فيها ثمة ثغرات ساهمت في الأزمة او أدّت اليها؟

٤.٢ ما كان دور القطاع الخاص في حقل السياحة؟

١.٣ ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه السياحة في الانماء المستقبلي؟

٢.٣ ما هي الأهداف المرغوبة؟

٣.٣ وكيف يمكننا ان نصل اليها؟

١.٤ دراسة تتناول عوائق هذا الانماء المستقبلي.

٢.٤ ما هي السياسة الفعلية المطلوبة من الحكومة؟

٣.٤ وما هي المشاريع والبرامج التي تساعد على تجنّب مخاطر هذه العوائق؟

١.٥ ما هي المعلومات الاحصائية اللازمة لتحضير انماء السياحة على المدى الطويل؟

٢.٥ وما هو المتوجب على الحكومة الآن لتحضير تلبية هذا الطلب؟

١. وصف وضع السياحة واهميتها الحالية في الاقتصاد اللبناني وكيف تغير هذا الوضع وهذه الأهمية من خلال الحرب الأهلية.

يمكننا التمييز بين سياحة داخلية وسياحة خارجية. أما السياحة الداخلية فانها تساهم في تعميق الاتصالات والعلاقات على مستوى المناطق والمواطنين المقيمين اقتصاديًا وثقافيًا ولكنها لا تساهم في زيادة الناتج الوطني، بل تساهم نوعًا ما بانعاش المراكز المعّدة للسياحة الخارجية.

وأمّا السياحة الخارجية فانها تشمل كل الأجانب الذين يمرّون في لبنان أكثر من ٢٤ ساعة لعدة أسباب اهمها سياحة اللهو وسياحة رجال الأعمال وسياحة المؤتمرات والمعارض والسياحة العلاجية أو الثقافية كما يمكننا أيضًا هنا ان نذكر السياحة الفردية والسياحة الجماعية.

وعلينا أن نذكر أن السياحة الجماعية لم تكن على نسبة كبيرة، ومردّ ذلك أن التجهيزات السياحية وتكوين لبنان الجغرافي لم تسمح بها.

أمّا سياحة اللهو والسياحة العلاجية أو الثقافية فانها تضاءلت بنسبة زائدة.

ولم يبق بالفعل الا السياحة الفردية من سياحة رجال الأعمال وسياحة المؤتمرات والمعارض.

لقد استطعت بعد مراجعة المسؤولين في وزارة السياحة والمجلس الوطني لانماء السياحة توفير المعلومات الآتية نسبةً لامكانات لبنان السياحية الحالية :

الفنادق :

فقط في درجة الأربع نجوم (أوب) كان هناك قبل الأحداث في بيروت ٣٤٣٤ غرفة و ٩٩٦ غرفة تحت التجهيز خلال أقل من سنة (أي قبل نيسان ١٩٧٦) بما يعادل ٤٤٣٠ غرفة.

وأما الآن فيبقى ١٩٤٦ غرفة ويضاف اليها ٢٧١ من أصل الغرف المصممة والتي أكملت خلال الأحداث أو بعدها ويصبح المجموع ٢٢١٧ غرفة.

واذا اردنا ان نقارن، نرى ان الخسارة هي ١٤٨٨ غرفة قديمة، تضاف اليها ٧٢٥ لم تكتمل والمجموع يصبح ٢٢١٣.

أي أن تأثير الأحداث على امكانات الفنادق يعادل ٥٠ ٪

مع الملاحظة أنه كان هناك قبل ٨ شباط ١٩٧٨ عوامل تفاؤل نسبة لحجز غرف الفنادق، ولكن جاءت أحداث الفياضية وأُلغيت الحجوزات.

المطاعم :

يوجد هناك خسارات فردية ولكن يمكننا، إذا استثنينا مطاعم الفنادق المهدومة، الإعتبار ان مجموع إمكانات الاستيعاب لم ينقص فعلاً، اذ ان عدّة مطاعم جديدة أو فرعية فتحت في الأحياء والمناطق.

وهناك أيضًا مكتب التوثيق والاحصاء في المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان وظيفته تجميع وفرز كل المعلومات الصادرة عن الأمن العام وعن القطاع الخاص ولا سيما الفنادق. ولعدم توفّر معلومات الأمن العام عن السنوات الثلاث الأخيرة لم يبقَ لديّ عن سنة ١٩٧٧ سوى معلومات فنادق بيروت، وتبيّن لي من دراستها نسبة مئوية للاستثمار تعادل ٢٢ ٪ فقط من سنة ١٩٧٤.

وبما ان الفنادق غير البيروتية تستقبل القليل من السياحة الخارجية يمكننا بدون مبالغة اعتبار هذه النسبة كنسبة شاملة للحركة السياحية في ١٩٧٧.

واذا انطلقنا من أرقام سنة ١٩٧٤ التي كانت تدلّ على ناتج وطني القائم يعادل الثمانية مليارات وكانت النسبة الملحوظة للسياحة من هذا الناتج تقارب ٢٠ ٪ منه، واذا اعتبرنا ان هذا الناتج قارب ثلاثة مليارات ونصف مليار في سنة ١٩٧٧ يمكننا ان نعتبر ان أهمية السياحة الحالية اصبحت فيما بين ٧,٥ و ٨ ٪ من الناتج الوطني القائم بدلاً من النسبة السابقة للاحداث وهي ٢٠ ٪.

١.٢ ما هي سياسة الدولة السياحية قبل الأحداث ؟

لما للقطاع الخاص من دور فعّال في شتّى انحاء الاقتصاد اللبناني وخاصة في السياحة ولمّا كانت الادارة العامة اللبنانية تفتقد حسّ المسؤولية برعاية الطبيعة والبيئة والحرص والسهر عليهما، لم يكن في الماضي ما يسمّي سياسة سياحية شاملة للدولة بل سياسات موقتة وموْضَعيّة تتبعها منظمات أو أشخاص مسؤولون بحافز ذاتي.

سياسة التوزيع الزمني

عندما كانت فنادق بيروت والجبل تزدحم بالسيّاح وتعبّر عن نسب استثمار تعادل الاستثمار الكامل أي ١٠٠ ٪ في المواسم، كانت نسبها في الأشهر غير الموسمية تتراوح في ما بين ٢٠ و ٣٠ ٪.

وكان هنا للمجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان دور مهم اذ راح عبر مكاتبه في الخارج يشجع جميع المؤتمرات والمعارض مهما كانت أهميتها لوجودها الحتمي خارج الموسم.

واستطاع أيضًا ان يقدّم لبنان بدعاية مناسبة في بلاد معينة مثل البلاد السكانديناقية حيث توصل الى تشويقهم الى معرفة لبنان، والمعروف في هذه البلاد أن اكثرية سفرياتها غير الملتزمة هي في موسم الشتاء اولاً، حيث يهربون من البرد القارس في بلادهم ويطلبون بلادًا دافئة.

سياسة التوزيع الجغرافي

لا مجال لذكر أي سياسة من هذا النوع في لبنان.

يمكن فقط اعتبار ما يشابهها اذا نظرنا الى تكليف وزارة السياحة بتوزيع قسم من حصة الدولة من عائدات الكازينو على جميع الفنادق خارج بيروت القديمة والجديدة منها.

ولهذا التوزيع قاعدة روتينية لا تفرق فيما بين الفنادق القريبة من بيروت من التي في المناطق المحرومة سياحيًا.

الدعاية في الخارج

كانت الدعاية في الخارج جزءًا مهمًا من أعمال المجلس الوطني لانماء السياحة ومارسها بقوة وبقدر امكاناته المالية عبر مكاتبه في الخارج والدعاية المباشرة في الصحف ومنشورات شتى توزع في جميع انحاء العالم، وكان يشجّع ماليًا ومعنويًا كلّ ما كان له طابع دولي من مهرجانات رياضية وثقافية ومباريات وغيرها. وكان نشاط المجلس يرتكز دائمًا على التنسيق بقدر الامكان مع القطاع الخاص ولا سيما الشركة الوطنية للنقل أي شركة طيران الشرق الأوسط لجميع أنواع السياحة والفنادق الكبرى الموجودة في بيروت قبل الأحداث لكل ما يتعلق بسياحة المؤتمرات والمعارض. وكان هذا التنسيق الدائم يزيد من فعّالية الدعاية اللبنانية في الخارج.

التعليم والتدريب

كانت قبل الأحداث مدرسة فندقية ومدرسة الأدلاء السياحيين وزيد عليهما سنة ١٩٧٢ معهد سياحة بالتعاون مع هيئة الأمم ومكتب العمل الدولي. ورغم جودة التعليم في المدرسة الفندقية، لم يتوفر هناك أي سياسة انمائية او حتى تنسيقية مع حاجات سوق العمل لغاية سنة ١٩٧٤، عندما انشأت وزارة التربية مجلسًا استشاريًا للتعليم الفندقي والسياحي برئاسة عضو من المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان يشمل ممثلين عن الادارات المعنية وعن جميع النقابات المختصة بهذا التعليم من اصحاب المصالح وموظفيها.

وساهم هذا المجلس الاستشاري بوضع مبادئ اولية لتلك السياسة وطالب بتعديلات مهمة من شأنها ان تساهم في تعليم اكثر شمولية واستجابة لمتطلبات سوق العمل. وللأسف جاءت الأحداث تعرقل التنفيذ رغم اقتناع المدراء المعنيين ولا سيما مدير عام التعليم المهني ومدير المدرسة الفندقية.

الانشاءات والتجهيزات السياحية

ساهمت الدولة بقسم آخر من حصتها من عائدات الكازينو وعن طريق المجلس الوطني لانماء السياحة ببعض التجهيزات السياحية التي تقسم الى نوعين:

- التجهيزات المتكاملة بحد ذاتها مثل مجموعة جعيتا السياحية وقصر الأمير امين في بيت الدين، ومجموعة مكاتب الاستعلامات او مقرّات الشرطة السياحية في المناطق اللبنانية وفي الحدود والمدن والمراكز السياحية.

- التجهيزات ذات طابع انمائي مثل مصعد التزلج في منطقة الأرز سنة ١٩٥١ وسلسلة الاستراحات السياحية التي كان لها قوّة المَثَل من تحسين الخدمة في المناطق التي أُنشئت فيها.

٢.٢ هل كانت متلائمة مع متطلبات السياحة؟

عدم وجود سياسة اعدادية شاملة يبرهن عن اسلوب الأبويّة الذي يسيطر على جميع اعمال الادارة اللبنانية والذي أدّى بالبلاد الى الفوضى باسم حريّة التصرف واحترام المبادرة الشخصية. والسياحة بحدّ ذاتها تتطلب مخططًا زمنيًا ومساهمة الدولة في المشاريع الكبرى والتزام الأفراد بالمحافظة على البيئة، والتعاون والتنسيق فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص على جميع المستويات، وبالامكان التأكيد ان السياحة خسرت أكثر من غيرها لعدم وجود أي سياسة شاملة، اذا استثنينا ايجابية الدور المحدود للنشاطات الوارد ذكرها آنفًا.

٣.٢ هل كان فيها ثمة ثغرات ساهمت في الأزمة او ادت اليها؟

ان تحديد ما كان قد ساهم في الأزمة اللبنانية أو أدّى اليها هو من التنبؤ بما كان او من نوع التحليل لسياسة دولية واقليمية، ولكنني اريد التأكيد على ان أحد عوامل الأزمة اللبنانية كان مرتكزًا على استجابة قسم من المواطنين المحرومين ولا سيما مواطني المناطق الحدودية الثلاث مع هذه السياسة الدولية.

وعدم وجود سياسة سياحية للدولة اعدادية لجميع المناطق جعل القسم الأكبر لموارد السياحة يصبّ في بيروت ومراكز معيّنة من البلاد ممّا ضخّم الشق الاجتماعي وسهّل مهمة الايديولوجيات المتطرّفة في استغلال هذه الثغرات الاجتماعية.

٤.٢ ما كان دور القطاع الخاص في حقل السياحة؟

لا بد من الاعتراف بدور القطاع الخاص في الحركة السياحية اللبنانية بحيث ان السياحة لم يقدّر لها النشوء والنمو الا بفضل استثماراته ومباداراته.

ولكن ما نأخذه على هذه الاستثمارات والمبادرات انها اولاً ذات مدى قصير وثانيًا موجّهة بمعظمها للسياحة الداخلية.

ولدى دراسة العوامل التي أدّت الى هذا الواقع لا بد من ملاحظة القوانين المصرفية التي كانت تمنع التمويل على مدى طويل وغياب التخطيط الشامل المسؤولة عنه الدولة كليًا مما جعل الاستثمار الخاص مرهونًا لهذه الاعتبارات بحيث لا يندفع في مغامرات اقتصادية غير مضمونة رسميًا ومدعومة مصرفيًا.

وهنا يبرز دور الدولة المسؤول في وضع السياسة الاعدادية الشاملة ودعمها ماليًا بأموالها او باستحداث قوانين مصرفية متلائمة كما يمكنها تخفيض الرسوم والضرائب لتشجيع القطاع الخاص.

١.٣ ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه السياحة في الانماء المستقبلي؟

في بلاد العالم أجمع التي ادخلت السياحة في مخطط انمائها فكان للسياحة دور فعال مباشرة في زيادة الناتج الوطني، وغير مباشرة في تنمية المناطق المجاورة للمراكز السياحية. وبلا شك يمكن للسياحة ان تلعب دورًا أساسيًا في انماء لبنان المستقبلي.

بالفعل السياحة هي اداة علاقات عامة بمفومها الحديث اذ ان الزائر يتعرف على البلد وعلى انتاجه الزراعي والصناعي وعلى امكاناته التجارية والاقتصادية والمالية وعلى مستوى شعبه الثقافي مما يشجعه او يشجع ذويه واصدقائه بدء علاقات دائمة ومستمرة مع هذا البلد.

والحركة السياحية توفّر أيضًا الفرصة لمعرفة البلد ومواطنيها بشكل متكامل وتخلق علاقات صداقة وعادات يمكن ان تساعد أيضًا اجتماعيًا أو سياسيًا اذا امتدت وتضاعفت.

٢.٣ ما هي الأهداف المرغوبة؟

وسياسة سياحية مدروسة تحمل بحد ذاتها امكانات مضاعفة السياحة طرديًا، وانماء المناطق المحرومة وتخفيف الفوارق الاجتماعية الضخمة اذ ان السياحة تزيد من فرص العمل لجميع الطبقات والمركز السياحي الناجح يصبح جذابًا ومنتجًا لعوامل جديدة في منطقته تشجع وتنمي بدورها جميع حقول الاقتصاد.

علينا هنا ان نقسم أهدافنا الى قسمين:

القسم الأول يمثل استعادة ارقام سنة ١٩٧٤ السياحية وذلك خلال السنوات الثلاث القادمة أي قبل نهاية ١٩٨٠.

والقسم الثاني هو وضع القطار السياحي اللبناني على سكك التطور السياحي العالمي المتقدّم أي ازدياد سنوي فيما بين ٢٠ و ٢٥ ٪ من عدد السياح.

٣.٣ وكيف يمكننا ان نصل اليها؟

لا شك ان أول الأوليات هو الأمن الداخلي والاستقرار ومن بعدها اعادة الامكانات السابقة من فنادق متعلقة بالحلقات الدولية اذ ان وجودها يمثل بحد ذاته عامل استقطاب أكيدًا.

ويلي ذلك علينا ان نوجد سياسة سياحية شاملة يستنتج منها انشاء مراكز سياحية جديدة وعوامل استقطاب حديثة تلتزم بها جميع أجهزة الدولة لتلبية متطلباتها.

١.٤ دراسة تتناول عوائق هذا الانماء المستقبلي.

١. الأمن والاستقرار

لا شك ان لهذا العامل دورًا أساسيًا عندما يريد المرء ان يتكلّم على السياحة في بلدٍ ما، لأنه من غير المعقول ان نطلب من رجل أعمال موجود في الخليج العربي ان يمضي بضعة أيام في بلدنا وهو غير أكيد من وصوله اليها والبقاء فيها دون حبسه في الفندق او مخاطرته بحياته.

٢. الأنانية وحب الكسب السريع

رغم كل ما قيل عن كرم العرب اجمالاً وتأهيل اللبناني للسياحة خاصة، نرى الكثيرين يعتقدون ان السائح لعبة بين أيديهم متناسين مستقبل بلدهم السياحي ويا للأسف نلاحظ هذا التفكير في جميع الطبقات، من التاجر الذي يضاعف اسعاره الى السائق الذي يدل على اعمدة المتحف على انها اعمدة بعلبك.

٣. نواقص الادارة العامة

لا شك ان للدولة مسؤولية كبيرة في أكثر العوائق الموجودة وسأذكر على سبيل العد لا الحصر الطرق الدولية والسياحية التي تقرّر ولم تنفذ والمشاريع الانمائية مثل معرض طرابلس الدولي التي تبنى وتنسى رغم تعيين مجلس ادارة منذ سنين.

ومسؤولية أهمّ وأهمّ عندما ننظر الى حالة الشاطئ اللبناني الذي لم يبقَ منه الا ٧ ٪ صالحًا لأي سياسة انمائية ويؤسفني الافادة انه يوجد لدى المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان منذ سنوات عديدة دراسات مرفقة بتحذيرات أعدّها خبراء ومهندسون من جميع بلدان العالم وان هذه الدراسات وهذه التحذيرات أبلغت للمسؤولين في آنها ولم تتوقف حركة هدر الشاطئ.

ومَثَل الطرق الدولية ومَثَل معرض طرابلس ومَثَل الشاطئ اللبناني أمثال بين العديد من سواها ولم نلحظ حتى الآن أي تفكير بتوقيف هدر ثرواتنا الأساسية السياحية.

٢.٤ ما هي السياسة الفعلية المطلوبة من الحكومة ؟

أولاً – التحسس بأهمية السياحة والتحسس بمسؤولياتها برعاية الثروات السياحية الطبيعية والبشرية والحرص عليها.

ثانيًا – التحسس بمبدأ التعاون مع القطاع الخاص على سبيل التنسيق معه وتوجيهه وارشاده والاستفادة من خبرته وليس فقط على سبيل مراقبته او محاربته.

ثالثًا – اقرار جهاز يمكن تسميته **مجلس الاعداد السياحي في لبنان** يضم فيه اجهزة الدولة المختصة وأقطاب القطاع الخاص السياحي في كل المستويات ولهذا المجلس علاقة مباشرة مع مجلس الوزراء.

مهام مجلس الاعداد السياحي

- وضع واقرار بالتعاون مع القطاع الخاص سياسة اعدادية شاملة لجميع الأراضي اللبنانية تلتزم بها جميع ادارات الدولة من التنظيم المدني والنقل والطرق والمباني والزراعة والصناعة والأمن العام وقوى الأمن الداخلي والتربية المهنية والدفاع المدني وغيرها.
- وضع برنامج اعلامي تربوي عن مبرراته ومقرراته يُعلَّم بصراحة في جميع المدارس اللبنانية في مستوى الصفوف الابتدائية والمتوسطة.
- وضع برنامج زمني لتنفيذ السياسة الاعدادية المقرّرة اما مباشرة بأموال الخزينة واما بالاشتراك مع القطاع الخاص.

رابعًا – تشجيع ومساعدة انشاء لجان شعبية محلية على مستوى الضيعة او القضاء تصبح نوعًا من مراسلين لمجلس الاعداد السياحي تكون بالوقت ذاته أداة لاحصاء الثروات والنواقص والمضادات وأداة توجيه وارشاد من قبل المجلس.

على هذه اللجان ان تبتعد عن كل ما له علاقة بالسياسة والبلديات والتحديات المحلية وان تؤلَّف من شخصيات محلية او ذات علاقة بالمحلة من صناعيين وأصحاب مؤسسات سياحية وغيرهم.

على هذه اللجان المحلية السياحية أيضًا ان تسهر على منافع محلتها السياحية وعلى تجنّب كل ما يمكن منه تشويه المحلة، سوف تساهم بتنشيط إحياء التقاليد وانشاء حركة رياضية وثقافية واجراء مهرجانات وتحضير الدعايات المشوقة لمحلتها.

على هذه اللجان ان تنسّق فيما بين جميع مبادرات محلتها ومن بعد ذلك ان تقبل توجيهات المجلس المركزي للتنسيق فيما بينها على الصعيد الوطني.

من المستحسن وضع هيكل لاتحاد هذه اللجان باتحاد وطني او اعتبار المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان بمثابة ذلك الاتحاد تصبح اللجان الشعبية أعضاء لجمعيته العمومية.

ملاحظة :

مهما كان قطاع السياحة بحاجة الى الدولة من إيجاد سياسة شاملة زمنية تلتزم بها جميع الادارات ومن تمويل المشاريع الضخمة الدولية مباشرة أو غير مباشرة ،

ومهما كان قطاع السياحة بحاجة الى القطاع الخاص ونشاطاته وخيالاته وسرعة تحركه ومرونته ،

أصرّ على القول بأنّه ستفشل أي سياسة ويفشل أي مشروع مهمّ اذا لم يوجد تنسيق على جميع المستويات وفي كل خطوة .

يجب ان يشمل التنسيق خطوة الاحصاء والمعرفة وحماية البيئة ووضع السياسة الزمنية الشاملة والاهتمام بالتعليم المهني المتلائم مع متطلبات سوق العمل الحاضري والمستقبلي .

كما يجب ان يشمل كل خطوات التنفيذ حتى لا ينتهي مشروع معيّن ولم تكتمل الركائز الأساسية اللازمة له بعد .

٣.٤ وما هي المشاريع والبرامج التي تساعد على تجنّب مخاطر هذه العوائق ؟

مواد للبحث حول سياسة اعدادية شاملة للأراضي اللبنانية

الأهداف الأساسية

- العدالة الاجتماعية كمبدأ عملي تنفيذي وليس كمبدأ منطقي .
- التوازن فيما بين المناطق عبر التوزيع الجغرافي الفعلي .
- ايجاد عوامل استقطاب جديدة وحديثة تجذب العدد الأكبر من السياح وفي الوقت ذاته تخلق العدد الأكبر للوظائف والمراكز .
- المحافظة على البيئة وتجنب التلوث .

الأساليب

فصل الأراضي اللبنانية الى ثلاثة اقسام تأخذ بعين الاعتبار الثروات الطبيعية :

- الشاطئ اللبناني.
- الجبال العالية في لبنان.
- الأحراج والغابات والمصايف في السهول والجبال المتوسطة .

أ – الشاطئ اللبناني

وهو الثروة الطبيعية الأولى وذات الأهمية الدولية الأكبر وفي الوقت ذاته اول ثروة خسرتها السياحة اللبنانية.

الخطة

- توقيف الضرر بمنع صارم لأي انشاء جديد مهما كان ولِمن كان.
- درس امكان تحديث القطار الحديدي وابعاده عن الشاطئ وجعله بسرعة قطارات العالم.
- درس امكان انشاء اوتوستراد جديد يبعد على الأقل ٣٠٠ متر عن شاطئ البحر، ويصبح الطريق الحالي، نوعًا من «كورنيش البحر» (corniche de la mer) أما الاوتوستراد فعليه ان يرتبط بالضيع والمدن بموجب طرقات حديثة وان يبقى مطلاً على البحر.
- اجراء دراسة استثمارية لما تبقى من الشاطئ ودراسة لامكانات الدولة بشراء مشاريع صغيرة موجودة حاليًا وهدمها او تعديلها لمشاريع سياحية ضخمة تستفيد من العمق الجديد (أي ٣٠٠ متر على الأقل). على هاتين الدراستين ان تبقيا مشاهد دون استثمار ومراكز للرياضة الشعبية وان توجد مراكز سياحية على مستوى دولي لا يسمح لها الاستثمار المحلي الثابت (شاليهات وغيرها) بل تلتزم بابقاء المراكز جاهزة لاستيعاب السياح الأجانب. من الواضح ان هذا الشرط الأخير لا يقبل به القطاع الخاص اذا لم تشترك الدولة بالأموال الموظفة.

المشاريع المقترحة

مرحلة أولى

فندق صيدون: يمكن ترميم الفندق وتوسيعه شمالاً وضمه الى الملعب البلدي والحرج الصغير المقارب، وانشاء مركز سياحي بمستوى لائق.

مشروع سياحي في بيبلوس: إحياء الاتصالات الدولية لانشاء المركز المصمم من قبل الأونيسكو وتصميم لمشروع سياحي دولي على الشاطئ الواقع جنوبي القلعة.

حوض للأسماك في البترون: بذل الجهود الكافية لإكمال هذا المشروع.

مرحلة ثانية

اعادة النظر ببعض المناطق الصناعية الممكن نقلها عن الشاطئ.

مرحلة ثالثة

درس هدم او تعديل مشاريع صغيرة موجودة حاليًا.

مرحلة رابعة

مشروع سياحي في شاطئ صور مع نادي(Club Méditerranée) او غيره من حلقات دولية.

مشروع سياحي في شاطئ عكار (موصول بمثلث سياحي ضخم بحر – ثلج – أحراج ومياه معدنية).

لهذا المشروع دور أساسي لسياحة مشتركة مع سوريا ولا سيما قلعة الحصن وبلمير وحلب وغيرها من مدن أثرية ولسياسة تنمية منطقة بكاملها.

ملاحظة

الفت النظر هنا ان كل ما تصممه الآن الدولة للمناطق الحدودية وتزرعه سوف يثمر عندما نصل الى السلم الشامل وعلى الدول ان لا تفكر مثل القطاع الخاص بل عليها ان تصمم وتعقد وتصرف مع النظرة المستقبلية لمدى طويل. لا يحق للدولة التشاؤم بل عليها ان تثبت وجودها وتفاؤلها بأرض لبنان.

خارج البرنامج الزمني

أ – رحلات التنزه البحرية

يوجد حاليًا سوق عالمي مهمّ نسبة للبحر غير الاستحمام والتزلج المائي وهو سوق الملاحة ورحلات التنزه البحرية (navigation de plaisance)

على الدولة أن تصمم أرصفة مينائية على الشاطئ اللبناني كل ٥ و ٦ كيلو مترات وأن تشجّع القائم منها حاليًا بتطوير تجهيزاتها لاستيعاب هذه الملاحة. على هذه الأرصفة أن ترفق على الأقلّ باستراحة صغيرة.

بالاضافة الى ذلك يجب تصميم موانئ سياحية أكثر تطوّرًا وأفضل تجهيزًا على مسافات تتراوح بين ١٥ و ٢٥ كيلو مترًا.

نشير هنا إلى أهميّة جزر طرابلس في هذا المجال وإمكانية إحياء المرافئ الفينيقية، مثل الصرفند (حيث يوجد أيضًا إمكانية رفيعة لرياضة الغطس).

على الدولة أن تسهّل بقوانينها وتشجّع المرافئ والنوادي الموجودة أو التي ستوجد لوضع إتفاقيات تتاؤم (jumelage) مع غيرها من بلاد حوض البحر المتوسط.

ويجب أيضًا تعديل الرسوم الجمركية على هذه اليخوت والمراكب الصغيرة لتشجيع المواطنين الأجانب على تسجيلها في لبنان واكتساب الجنسية اللبنانية لها ممّا يشجعهم في المستقبل على زيارة لبنان وربّما يلزمهم بذلك إذا شمل قانون التخفيض مثل هذا الإلتزام ولو كان لكل سنتين أو ثلاث.

ب – التلوث

لقد اشترك لبنان في منظمة دولية اهتمت بموضوع تلوث البحر المتوسط وتتوفر اليوم في العالم امكانات محاربة التلوث ومن اهمها هي التوجيه الوطني لتجنبه، ونرى الآن ان للدولة دورين مهمين :

- دور المثل وعليها ان تبدأ بأخذ الاحتياطات الكافية والاجراءات اللازمة لمنع تلوث بحرنا وشاطئنا من مصفاتَي تكرير النفط أولاً ومن المحارير التي تصب جميع النفايات على بعد اقل من ٣ كلم.
- دور الاعلام والارشاد وعليها ان تلعب هذا الدور بصورة ايجابية في الراديو والتلفزيون وفي برامج التعليم المدني في المدارس.

ويستحسن البدء في تنظيف الشاطئ من التلوث الحالي والتشدّد بتطبيق القوانين التي تحافظ على رمال الشاطئ.

ب – الجبال العالية

وهنا نلمس ثروة طبيعية سياحية تزداد سنويًا أهميّتها نسبة للسياحة الدولية ولا بدّ ان حركة الهدر في لبنان بدأت ولو بأقلّ سرعة من سرعة تدهور الشاطئ لأسباب اقتصادية.

وعلينا هنا ان نذكر ان حركة إزدياد المتزلجين في العالم تتراوح فيما بين ١٥ و ٢٠ ٪ سنويًا وكذلك في لبنان.

وهناك أيضًا نوع تزلج لم يُعرف بعد في لبنان ولكنّه يزداد بسرعة أيضًا في العالم. على سبيل المثل نرى اكثر من مليوني ياباني يتمتعون بهذا التزلج وهو التزلج السطحي (ski de fond).

وازدياد المتزلجين وازدياد إمكانات الاستقطاب يزيدان من نسبة الأخطار في الجبال العالية. والأخطار هي على نوعين : أساسية عند فتح الطرق او تأسيس المحطات وهنا يجب وضع شروط وقوانين بصورة تقنية تلتزم بها جميع الإدارات وخاصة التنظيم المدني، وأخطار إستثمار وهنا أيضًا يمكن تجنب القسم الأكبر منها بوضع القواعد اللازمة نسبة لصيانة المصاعد ولشروط التزلج والتنزه داخل أو خارج المدارج.

وألفت النظر الى ان هذا الموضوع يدرس حاليًا بين المجلس الوطني لانماء السياحة ومديرية الدفاع المدني بالتعاون مع إتحاد التزلج اللبناني وأفراد من القطاع الخاص ذوي الاختصاص والخبرة.

المشاريع المقترحة

مرحلة أولى

جبل صنين : إيجاد مصاعد تصل المحطات الثلاث الموجودة حول جبل المزار ممّا يزيد بنسبة ٣ أو ٤ أضعاف إمكانات التزلج الحالية ويضع المجموعة على مستوى المحطات العالمية.

محطة الأرز : وضع مصعد يصل المحطة بجبل ضهر القضيب الذي يزيد إمكانات التزلج في المحطة بنسبة ٢,٥ أو ٣ أضعاف.

ملاحظـة :

أشير الى الفوضى القائمة في القسم الأكبر من المحطات الموجودة بشأن توزع المقاهي والأبنية دون أي تقيّد بالخرائط المصممة من قبل التنظيم المدني إذا وجد ذلك.

لذلك يجب ملاحقة هذا الموضوع وفرض مناطق محرّمة في كلّ محطة يمنع فيها البناء منعًا باتًا صارمًا.

مرحلة ثانية

جبل المنيطرة : دراسة محطة اللقلوق ومنطقتي تنّورين والعاقورة بغية التزلج السطحي (ski de fond) وخاصة النزهات لوصل منطقة الأرز بمنطقة صنين .

جبل صنين : وصل محطة الزعرور بجبل صنين بغية التزلج السطحي والنزهات .

جبل الباروك : تحضير خرائط إستثمار شاملة لهذا الجبل تسبق وجود المحطات الفردية التي لا بدّ أن تجهز في السنين المقبلة .

سير الضنية : يوجد في هذه المنطقة أي شمالي محطة الأرز مسافات مهمّة للتزلج بكل أنواعه أكان التزلج التقليدي أو التزلج السطحي .

مرحلة ثالثة

يمكن إستعمال دراسة موجودة عن جبل حرمون وتكميلها بدراسة لما تبقى من جبال لبنان الحدودية .

ولكن علينا أن نُدخل عاملاً مهمًا وهو العامل البشري .

مهما أُنفِق في جبل حرمون لا يوجد قرى في هذا الجبل، ممّا يدلّ أنه لا يوجد العامل البشري اللازم لاستيعاب ما يتطلبه تجهيز محطات. ولذلك أقترح درس هذا الجبل كموضع نزهات وزرع أحراج جديدة والمحافظة على الموجود منها ممّا يولّد نشاطًا . وعسى أن تنشأ في المستقبل تجمعات بشرية كافية ويمكن عندئذ إستثمار هذا الجبل للتزلج .

ملاحظات

- على جميع هذه المشاريع أن تأخذ بعين الاعتبار إزدهار الجبال العالية الزمني أي صيفًا شتاءً، ولكن الثروة الأساسية فيها هي التزلج على أنواعه. ولذلك علينا أن نلحظ في كل سياسة إستقطاب عامل الشتاء والتزلج أكان في سياسة المؤتمرات والمعارض الدولية وكذلك في دراسة السياحة العربية .
- على الدولة أن تضع جميع القوانين اللازمة لتأمين سلامة المواطنين تجاه أخطار الجبال العالية من النكبات الطبيعية وغيرها وأن تؤمّن مراكز في كل قسم من الجبل يمكن الإنطلاق منها عند الحوادث الطارئة .
- يجب الأخذ بعين الإعتبار المحافظة على المواقع السياحية الطبيعية مثل أفقا في جبل المنيطرة وقلعة فقرا والصخور الممتدة لغاية وادي الجماجم في جبل صنين وغابات الأرز وغيرها من الأشجار في الأرز والباروك وسير الضنية .

ج – السهول والجبال المتوسطة : الأحراج والغابات والمصايف

المصايف

• يجب وضع قوانين تنظيمية تمنع تشويه المناظر وتلزم بابقاء بقاع خضراء بنسبة كافية .

• يجب إرشاد الأهلين إلى النظافة وحفظ البيئة ومساعدتهم بعدد كافٍ من سيارات النفايات والعاملين فيها .

ويجب أيضًا تصميم تجمّع عدّة قرى ومدن من المصايف وبناء معمل تكرير للنفايات لكل قضاء أو جزء من قضاء .

• يجب منع شق الطرق الدولية والداخلية في الضيعة أو المدينة منعًا باتًّا، أمّا الموجود منها فيجب شق غيرها خارج المصيف .

الأحراج والغابات

• يجب إحصاء كل أحراج وغابات لبنان ووضع خطة للمحافظة عليها ويمكن ذلك عن طريق إيجاد « غابات محميّة » (parcs nationaux) ، يمنع منعًا باتًّا فيها السيارات والنار وصيد الطيور وغيرها ويضاف اليها نقاط مـلاءٍ رياضية للأولاد وأماكن نزهة وتسلّق عند الحاجة .

• ويوجد الآن لدى المجلس الوطني لانماء السياحة دراسة عن « غابة محميّة » في أحراج إهدن ودراسة أخرى عن غابة الأرز مع مشهد « صوت وضوء ».

• علينا أن نعمّم المبدأ إلى أحراج أخرى منها :

– في قضاء عكار حيث يتصل بقضاء الهرمل لإيجاد حركة سياحية للمنطقتين معًا، سوف تشمل « الغابة المحميّة » القمّوعة وتصل فنيدق ومشمش بمدينة الهرمل، شاملة آثار نبوخذ نصّر .

– في جبل الحلزعون، قرب العاقوره يمكن أن تشمل « الغابة المحميّة » أفقا .

– بتعميم كلمة « غابة محميّة » على صخور كسروان ولا سيّما وادي الجماجم وطريق فاريا والجسر الطبيعي، حيث يوجد مشهد سياحي وحيد من نوعه .

– في جبل الباروك حيث يوجد أيضًا غابات أرز .

– في منطقة المختارة .

– في منطقة جزّين – بكاسين حيث توجد أحراج كثيفة ورائعة .

– في منطقة بحيرة اليمّونة، لغاية دير الأحمر شرقًا وعيناتا شمالاً .

ملاحظة

ويتبيّن هنا ضرورة تنسيق جميع إدارات الدولة ضمن سياسة إعدادية شاملة وضرورة وضع وإقرار هذه السياسة بأسرع وقت ممكن .

مشاريع مقترحة

مرحلة أولى

عنجر : يوجد لدى المجلس الوطني لانماء السياحة دراسة لنادٍ ريفي في عنجر ولكن يمكن درس مشروع على مستوى أضخم يعيد للمدينة طابعها العربي في العصر الأموي مع ٦٠٠ مخزن أو متجر وإدخالها بمشروع ضخم يشمل النادي الريفي .

بحيرة القرعون : إنشاء مركز سياحي على البحيرة.
يتطلب هذا المشروع دراسة كيمياوية للمياه وتكريرها .

وبعد ذلك يمكن إنشاء إستراحة وميناء سياحي للتزلج المائي وخاصة لرياضة الزوارق الشراعية إذ يوجد في المنطقة ما يناسب هذه الرياضة من هواء جنوبي غربي شبه دائم .

الطيران الشراعي (vol à voile) : يجب للأسباب ذاتها أي إستغلال التَيارات الجوية ، تشجيع هذه الرياضة ويمكن ذلك فيما بين مشروعي القرعون وعنجر .

الجواد العربي : على الدولة أن تشجع إنشاء مراكز ذات مستوى دولي حتى تستعيد بلادنا مركزها الطبيعي في تربية وترويض وتحسين نسل وتسويق الجواد العربي الأصيل .

مرحلة ثانية

المياه المعدنية : يوجد في قرية السّمّاقية في قضاء عكّار نبع مياه معدنية ساخنة علاجية ،

على الدولة أن تُدخله في سياستها الإعدادية الشاملة ولو وجد مَن يريد إستثماره من القطاع الخاص .

حلبة سيارات : يمكن إنشاء هذه الحلبة في منطقة تمتدّ شمال الفاكهه حتى القاع .

وهنا يجب إدخال هذه الحلبة في الحلقات الدولية .

مرحلة ثالثة

مدينة ملاهي ضخمة : يمكن إنشاؤها بين قضاء مرجعيون وقضاء بنت جبيل لوصلها بمشروع القرعون كما بمدينة صور السياحية .

د – بالاضافة الى كل ما سبق ذكره نودّ الإشارة الى بعض المشاريع أو العوامل المتعلقة بالسياحة ولم تندرج تحت العناوين السابقة .

قصر المؤتمرات

إن السياسة المتّبعة من المجلس الوطني لإنماء السياحة نسبة للمؤتمرات والمعارض الدولية هي من السياسات التي يجب اعتمادها في المستقبل لمنفعتها نسبة للتوزيع الزمني. وعلينا أن نلاحظ بهذا الشأن أن المجلس كان يرفض إستقبال العديد من المؤتمرات الكبيرة لعدم وجود صالة مهيأة .

يجب إذن تمويل قصر مؤتمرات يستوعب ٢٠٠٠ شخص يمكن تصميمه وإنشاؤه على نوع قصر مدينة «كان»، يتألف من صالات صغيرة يمكن تجميعها لصالة أوسع، لأن ذلك أحد متطلبات المؤتمرات حيث يوجد عادةً جلسة إفتتاحية شاملة ملحقة بجلسات مصغّرة للجان عمل .

معرض طرابلس الدولي

- يجب أوّلاً إكماله وإكمال الركائز الأساسية التابعة له، ولا سيّما الطرق .
- يجب إستثماره وفق برنامج زمني للاستفادة الشاملة منه على مدار السنة بمعارض متخصصة مختلفة تضاف إلى المعرض الأساسي .
- كذلك يجب تصميم وبناء فندق كبير وبعث الطابع التاريخي للأسواق القديمة وإحياء الشاطئ الذهبي بتحسين مطاعمه وتحديثها دون التفريط بأصالتها الشرقية .

مطار بيروت الدولي

يجب توسيعه وتحسينه وجعله بكل إمكاناته على مستوى دولي رفيع .

ويستحسن ربط كل أعماله الوظيفية من قوى الأمن والجمارك والعلاقات العامّة والموظفين والعاملين بسلطة مستقلّة التي سيكون بحدود إمكاناتها توفير هذا المستوى الرفيع .

التكسيات والنقليات الداخلية

- تركيب إلزامي للعدّادات على التكسيات .
- تأمين بوسطات حديثة للنقل العام في المدن وغيرها في الجبال .
- تحديث القطار الحديدي على الشاطئ .

التراث اللبناني

المراكز الطبيعية

لقد منحتنا الطبيعة مواقع جمالية نادرة (قاديشا وجعيتا وأفقا ومغارة الروشة وغيرها من مغارات وأودية) لذلك يجب الإهتمام بها وحمايتها وابرازها وربطها بالسياسة الاعدادية الشاملة لتثميرها .

المراكز الأثرية

كما أن التاريخ قد مرّ في أرضنا وترك فيها آثارًا لا تزال تحيا، لذلك يجب المحافظة على طابعها التاريخي ما أمكن باحياء مهرجانات ثقافية تقترب أحيانًا من الأجواء التاريخية الحقيقية لهذه الآثار .

وهنا يستحسن إختصاص كل منطقة أثرية بمهرجان محدّد زمنيًا ونوعيًا يصبح تقليدًا ثابتًا مقصودًا عالميًا بحد ذاته .

الأبنية القديمة

يجب مساعدة جمعية حماية الأبنية القديمة والمواقع الطبيعية والتنسيق معها للمحافظة على هذه الأبنية وترميمها وابرازها والاعلام عنها .

ويمكن لهذا العنوان أن يشمل بعض المواقع الأثرية الدينية ذات الطابع التاريخي مثل مقام الإمام الأوزاعي والأديرة والكنائس في منطقة الكوره .

السياحة الثقافية

التعليم الثانوي والجامعي

إن رفع مستوى التعليم وخاصة تنويعه هو بمثابة عامل استقطاب لبلدان شتى من آسيا وأفريقيا .

الفنون الجميلة

على الدولة ان تشجع هذه الفنون وكل ما له طابع دولي منها وأن تسهّل إقامة مهرجانات دولية مسرحية متخصصة (رقص وفولكلور وموسيقى وغناء ومسرح بحد ذاته) .

المتاحف

يوجد حاليًا في لبنان بالاضافة الى المتحف الوطني عدّة متاحف أبرزها متحف جبران خليل جبران ومتحف في الجامعة الأميركية ومتحف في الجامعة اليسوعية ومتحف في دير بزمّار وآخر في قصر بيت الدين .

من البديهي أن الدولة مسؤولة كليًا عن هذه المتاحف بصيانتها وابرازها اعلاميًا .

المواصلات الدولية

- تأمين سرعة توزيع البريد والبرقيات.
- تحديث شبكات التلكس والهاتف.
- تعميم الهاتف الدولي المباشر.

التدريب المهني

يجب توجيه المدارس المهنية المختصة بحيث تُخرج فنّيين مجهّزين لكل المستويات المطلوبة في سوق العمل الحالي والمستقبلي الوارد في السياسة الإعدادية المقرّرة، وعندما تقرّ.

١.٥ ما هي المعلومات الاحصائية اللازمة لتحضير انماء السياحة على المدى الطويل؟

أ – حركة السفر من والى لبنان (معلومات شهرية)

١– تحديد الاصطلاحات والقوانين والشروط المطلوبة للدخول والمغادرة ومراكز الدخول والمغادرة الرسمية.

٢– ارقام قدوم ومغادرة الأجانب والعرب حسب الجنسيات وحسب مراكز الدخول والمغادرة.

٣– تحديد عدد الزائرين (حسب التعريف الدولي للزائر) من ضمن مجموع حركة القدوم او المغادرة وتوزعه بين سياح وعابرين حسب الجنسيات وبلدان الاقامة ومراكز الدخول والمغادرة.

٤– تحديد اعداد الزائرين القادمين والمغادرين بمجموعات من ضمن مجموع حركة الزائرين.

٥– توزع اعداد الزائرين حسب المهنة، العمر والجنس.

٦– توزع اعداد الزائرين المغادرين حسب بلدان المقصد عند المغادرة.

٧– تحديد دوافع الزيارة وتوزعها.

٨– توزع اعداد الزائرين المغادرين حسب مراكز الحدود عند المغادرة بالنسبة لحركة القدوم من مراكز الدخول.

٩– آراء وانطباعات الزوار عن عدّة مواضيع منها المواضيع التي أعجبت الزائر عن لبنان؛ انطباعات عن تسهيلات معاملات السفر؛ معاملة رجال النقل؛ معاملة الفنادق والمطاعم؛ انطباعات عن اسعار بعض الأبواب الرئيسية التي يتعاطى فيها السائح؛ رأي عام للسائح عن لبنان عند مغادرته.

١٠– وسائل التسلية التي مارسها الزائر خلال اقامته في لبنان.

ب – حركة الايواء (معلومات شهرية)

١– معرفة الشروط والقوانين المرعية الاجراء بالنسبة لمراكز الايواء على أنواعها.

٢– عدد مراكز الايواء حسب المناطق وحسب نوعيتها (فندق – شقة مفروشة – نزل...) وتصنيفها.

٣– امكانات الايواء المتوفرة في هذه المراكز (اعداد الغرف والاسرّة والتقديمات).

٤– اشغال هذه المراكز حسب نوعيتها وتصنيفها من جهة عدد الغرف المؤجرة وعدد الزبائن الجدد وعدد الليالي المسجلين في هذه المراكز.

٥– توزع اعداد الزبائن حسب الجنسيات والليالي العائدة لها حسب المناطق وحسب نوعية المؤسسة وحسب تصنيفها.

٦– توزع اعداد الزبائن حسب العمر وحسب المناطق وحسب نوعية المراكز وتصنيفها.

٧– تحديد حركة الايواء للزائرين الذين ينزلون في اماكن ايواء خاصة كالشقق المؤجرة للمصطافين غير اللبنانيين والذين ينزلون عند اهل لهم او أصدقاء.

ج – حركة زيارة الاماكن السياحية من اثرية وتاريخية وطبيعية (معلومات شهرية)

١– عدد زوار الأماكن السياحية حسب مركزها وحسب جنسيات الزوار.

د – المصروفات السياحية

١– تقدير مصاريف الزوار حسب الجنسيات او مجموعات الجنسيات.
٢– تقدير مصاريف الزوار حسب مراكز الايواء وحسب مناطق الايواء.
٣– تقدير مصاريف الزوار حسب أبواب هذه المصاريف (ايواء، مأكولات ومشروب، مشتروات خاصة غير تجارية وغيرها).

هـ – تطور الحركة السياحية العالمية

١– دراسات واحصاءات المنظمة الدولية للسياحة الـ OMT حاليًا وهي الـ UIOOT سابقًا.
٢– الدراسات السنوية التي تصدر عن الهيئات الحكومية الرسمية في البلدان التي تستورد والتي تصدر الزائرين.
٣– متابعة دراسات الأسواق في البلدان المصدرة للزوار والقيام اذا امكن باستقصاءات معينة في هذه الأسواق بغية معرفة متطلباتها وامكانية الاستفادة سياحيًا من ذلك.
٤– اجراء دراسات للاسواق السياحية الجديدة مثل بلاد افريقيا وبلاد آسيا وخاصة اليابان.

وهنا يستحسن اعادة النظر بأسواق السياحة العربية وعلينا ان نتناسى التقاليد والتصورات المسبقة نسبة للسائح العربي وان ندرس أسواق البلاد العربية لوضع أسس حديثة لاستقطابهم مُوجدين مبررات مميزة وجذابة لمختلف فئاتهم ولا سيّما الشباب. (على سبيل المثل يمكن تصميم سياسة شتائية وخاصة ثلجية تكون لها قدرة استقطاب الأكثر جاذبية لسبب حداثتها لهم واقتصارية جبال لبنان في العالم العربي من المتوسط الى الخليج).

٢.٥ وما هو المتوجب على الحكومة الآن لتحضير تلبية هذا الطلب ؟

ان امكانية تحضير ومواكبة انماء السياحة على الصعيد الاحصائي يفترض اعادة متابعة جميع المعلومات التي كانت توضع بتصرف المجلس الوطني للسياحة عبر مكتب التوثيق والاحصاء من قبل مديرية الاحصاء المركزي في السابق والمديرية العامة للأمن العام ومديرية الآثار والتي أشرنا اليها بالتفصيل فيما سبق .

أما امكانات تطوير هذه المعلومات او أكثرها فهي واردة عبر استثمار المعلومات بالتنسيق مع المراجع المختصة في الأمن العام مثلاً بطريقة ميكانوغرافية وشاملة .

وقد تمت في الماضي بعض المحاولات والاتصالات مع المديرية العامة للأمن العام ومركز التأليل والعمل التابع لوزارة الدفاع حيث يستثمر الأمن العام بطاقات السفر وتبين لنا امكانية جمع معلومات سياحية متعددة وأساسية عن هذه البطاقات واضافة امكانية جمع معلومات أساسية كذلك حول حركة الايواء المنظمة بأصول وقوانين تتبعها مراكز الايواء ويُشرف على تطبيقها وحفظها الأمن العام. ان التعاون والتنسيق بين المجلس الوطني للسياحة والمديرية العامة للأمن العام في هذا المجال يمكن ان يضع الاحصاءات السياحية اللبنانية في اعلى المراتب بالنسبة لاحصاءات الدول السياحية ويفيد انماء ومواكبة السياحة بمعلومات كثيرة ومهمة تساهم في وضع وإقرار السياسة السياحية ومتابعة تنفيذها .

ملحق ١

مصادر المعلومات في السابق

- الأمن العام عبر مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم سابقًا :
  أ – (١ و ٢)
- وزارة السياحة :
  ب – (١ و ٢ و ٣)
- مديرية الآثار :
  ج –
- مكتب التوثيق والاحصاء :
  - إستقصاء بالعيّنة على بطاقات المغادرة التي كانت تحفظ في شعبة المحفوظات في الأمن العام. لم تكن هذه البطاقات حتى نهاية ١٩٧٧ قد نظمت بالطريقة التي يمكن فيها إستنتاج المعلومات المطلوبة :
    أ – (٣ و ٤)
  - تحقيق أسبوعي على فنادق العاصمة المصنفة :
    ب – (٤ و ٥ و ٦)
  - التحقيق السياحي الدائم (راجع الملحق ٢) :
    أ – (٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠)
    د – (١ و ٢ و ٣)

  متوقف حاليًا من قبل المكتب لأنّه لا يملك أيّة معلومات حول حركة الزائرين .
  - دراسات ترد إلى مكتب التوثيق والاحصاء :
    هـ – (١ و ٢)
- أمّا بالنسبة الى المعلومات الواردة في ب (٧)، فانها غير متوفرة في الوقت الحاضر، يمكن الاستحصال عليها من البلديات أو من غيرها من الادارات الرسمية.
- وأمّا بالنسبة الى المعلومات الواردة في هـ (٣ و ٤)، فمن المستحسن أن تؤمن الحكومة الأموال الكافية لمكتب التوثيق والاحصاء في المجلس الوطني لانماء السياحة لإجراء الدراسات اللازمة للأسواق المعنية مباشرة أو عبر مؤسسات متخصصة .

ملحق ٢

التحقيق السياحي الدائم

يقوم المجلس الوطني لانماء السياحة مكتب التوثيق والاحصاء بتحقيق سياحي دائم في جميع مراكز الدخول والمغادرة الرسمية على مدار السنة وبنسبة موازية لازدياد حركة السفر حسب المواسم وحسب المراكز حيث كثافة الحركة فيها.

يشمل هذا التحقيق الذي يجري مع المغادرين عشرين سؤالاً أساسيًا ويعطي عيّنة من المعلومات المحددة على الأبواب التي وردت فيما سبق وبالنسبة لقدرة تمثيل هذه العيّنة فقد تم في العام ١٩٧١ استجواب ٨١٣٠ شخصًا مغادرًا (من دون السوريين) وكان عدد الزوار المغادرين ٧٥٣٠٠٠ شخص اي ما يوازي ١,٠٨ ٪. واذا اضفنا السوريين فقد استجوب ٩٨٠٨ أشخاص وكان عدد الزوار المغادرين مع السوريين ١ ٢٤٨ ٠٠٠ شخص أي ما يوازي نسبة ٠,٧٩ ٪. وفي العام ١٩٧٢ كانت هاتان النسبتان ١,٠٢ ٪ و ٠,٨٢ ٪.

وبعد التحليل الميكانوغرافي والمكتبي يتم استخلاص المعلومات الأساسية التالية :

- توزع مجموعات الجنسيات حسب بلدان الاقامة ؛
- توزع الزائرين حسب بلدان المقصد ؛
- الزيارات في منطقة الشرق الأوسط ؛
- مراكز الدخول للسياح المغادرين عبر المطار والمرفأ ؛
- مراكز الدخول للسياح المغادرين عبر البقاع والحدود الشمالية ؛
- نسبة عدد الزائرين الذين قدموا الى لبنان لأول مرة على غيرهم الذين سبق وزاروا لبنان ؛
- دوافع الزيارة والاقامة في لبنان ؛
- مهن السواح ؛
- عدد الأولاد والراشدين من الذكور وعدد الراشدات الأناث ؛
- توزّع اعمار السياح الذكور ؛
- المجموعات العائلية ؛
- وسائل التسلية خلال الاقامة في لبنان ؛
- المواضيع التي أثارت اعجاب الزائر ؛
- نسبة عدد زوار الأماكن الأثرية ؛
- آراء وانطباعات شخصية للزائر عند مغادرته للبنان ؛
- مراكز الايواء التي اعتمدت خلال الاقامة ونوعيتها ؛
- المصارفات السياحية التي أنفقها الزائر خلال الاقامة.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنـ
مركز مشاريع ودراسات التـ